مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٦٠**

الجمعة ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة أوغو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	أوغندا	السيد موغيروا
	البرازيل	السيد فيغويروا
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاسينوفيتش
	تركيا	السيد مفتوغلو
	الصين	السيد هو بو
	غابون	السيد أونانغا نديابي
	فرنسا	السيدة تيتروا
	لبنان	السيد جابر
	المكسيك	السيد لوبيز توفار
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرين
	النمسا	السيدة كيرله
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كوثايمر
	اليابان	السيدة شيوتسو

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2010/371)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد على خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز أعماله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في هذه المناقشة المهمة. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وتوخياً للإيجاز واحتراماً لدعوة الرئيس، سأوجز الرسائل الرئيسية الواردة بمزيد من التفصيل في الصيغة المطبوعة من هذا البيان.

إن جمعية الاتحاد الأفريقي أعلنت سنة ٢٠١٠ سنة السلام والأمن في أفريقيا. والمناقشة الجارية اليوم تتيح لنا الفرصة لتبادل الدروس المستخلصة من حالات ملموسة، وإبلاغ واحدنا الآخر بالأدوات المتاحة، والنظر في التعاون المتزايد مع منظمات إقليمية في الصراع.

ونحن نرى هذه المناقشة استمراراً لتركيز المجلس على مسائل الحماية، بما في ذلك المناقشة الرفيعة المستوى ذات الصلة التي جرت في الأسبوع الماضي بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.6354).

ومنع الصراع أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لتلك الغاية، عزز الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة قدراته على إدارة الأزمات، وهو ينتهج مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات، بدءاً من التعاون الإنمائي والمساعدة الخارجية وصولاً إلى بذل الجهود بغرض تعزيز حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة، إضافة إلى التعاون مع شركاء دوليين ومنظمات غير حكومية.

وتحتضن الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ولا سيما الشراكة المعنية بالسلام والأمن، مجموعة واسعة من الأهداف والأنشطة التي تتصدى للتحديات الأمنية في الأجلين القريب والبعيد. ونحن نجري بانتظام مشاورات مشتركة بشأن الأزمات أو الأخطار البازغة، ويتم تيسير تعاوننا الوثيق من خلال مستشار خاص يُعنى بالقدرات الأفريقية. ويوفر الاتحاد الأوروبي التمويل لعمليات أفريقية لدعم السلام، وغالباً ما نُدعى إلى المساعدة في العديد من حالات الأزمات في أفريقيا، عن طريق أدوات أخرى متوفرة لدينا، من قبيل الممثلين الخاصين للاتحاد الأوروبي وعمليات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات.

ونشيد بالدور المتنامي للاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراع وجهود الوساطة في أفريقيا. وأفرقة الاتصال الدولية هي أيضاً أدوات مفيدة لجهود التنسيق بغية مواجهة حالات الأزمات. وهناك بعض منها يجمع بين منظمات إقليمية تابعة للاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين ذوي صلة. وبإمكاننا أن نفعل المزيد لتعزيز العلاقات فيما بين هذه المنظمات، عن طريق منهجية مشتركة لتحديد الصراعات البازغة ومواجهتها والتعرف إلى القدرات المطلوبة.

وفي تنفيذنا لخطة عمل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن الشراكة من أجل السلام والأمن، نشدد تشديداً خاصاً على التعاون في ميدان الوساطة كأداة أولى

لمواجهة أزمات بازغة أو قائمة. والأمم المتحدة، بالتأكيد، أهم طرف والأكثر خبرة في مجال الوساطة. وفي الوقت ذاته، إن الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية هي الأولى في الاستجابة، والأمر آخذ في التزايد، نظراً لمعرفتها بالديناميات المحلية والإقليمية ولمصداقيتها في السياق الإقليمي.

ويستهدف تعاوننا بالتالي التوصل إلى فهم مشترك ومبادئ توجيهية عريضة، عن طريق تبادل الآراء بانتظام بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ومثلما شدد متكلمون آخرون قبلي، إن العدالة تسهم في تعزيز السلام ومنع الصراع. وتدل التجربة في أفريقيا على مدى وجوب أن تكون المساءلة عن أخطر الجرائم جزءاً من أي حل دائم، ليس أقله بسبب أثرها الرادع على الصراعات الجارية. والمساءلة عن انتهاكات ماضية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الإصلاح العام لقطاع العدالة، ينبغي إدراجهما بالتالي في إصلاح قطاع الأمن وغيره من جهود بناء المؤسسات.

وتؤدي كذلك لجنة بناء السلام دوراً وقائياً هاماً يتعلق بالبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ونحن نرى أن مكتب دعم بناء السلام ينبغي أن يعمق تفاعله مع أطراف أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، بغية تبادل الخبرات والبناء على أفضل الممارسات. ويضطلع فريق الأمم المتحدة الإطاري المشترك بين الوكالات بدور مفيد في ذلك الصدد.

وبالتطلع إلى الأشهر المقبلة، ولا سيما الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الخريف، ينبغي ألا نقلل أبداً من أهمية الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه المرأة في منع الصراع. فالنساء غالباً ما يكنّ أطرافاً قوية وقادرة في مجتمعاتهن المحلية، ويمكن للمعلومات التي توفرها الجماعات النسائية أن تكون قيّمة في الكشف المبكر عن التوترات. وينبغي تشجيع النساء وتمكينهن من المشاركة على قدم المساواة وبنشاط في عمليات الوساطة ومفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية. وكانت أفريقيا في طليعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذه الذكرى السنوية، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل الإضافي لتنفيذ تلك الوثيقة الهامة تنفيذاً كاملاً. وسوف يؤيد الاتحاد الأوروبي هذه الجهود بشدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، بأن أهنئكم على الطريقة الرائعة جداً التي توجهون بها عمل مجلس الأمن في هذا الشهر. ويسعد وفدي أن يتمكن من المشاركة في المناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الأشد أهمية، الذي يهمنا جميعاً من نواحٍ عديدة، حسبما يظهره جدول الأعمال المكثف لمجلس الأمن، إذ أن ٦٠ في المائة منه مكرس للقارة الأفريقية.

على الرغم من الجهود الجديرة بالذكر والمستدامة التي تبذلها الدول الأفريقية، لا تزال القارة تعاني من آلام الصراعات التي تبعث على الأسى. فطبيعة هذه الصراعات تغيرت من صراعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، وهو أمر أكثر تعقيداً وفتكاً. وسواء كانت الأسباب عرقية أو دينية أو صراعاً للسيطرة على الموارد الطبيعية، فإن أفريقيا لا تزال – رغم التفاؤل والثقة الطبيعيين بمستقبل مشترك أفضل – الضحية الصامتة لاستعمال الأسلحة الشريرة والهدامة التي تزداد تطوراً.

فوفقاً للتقرير السنوي الصادر عن مؤسسة ستوكهولم الدولية لأبحاث السلام، ارتفعت المبالغ المنفقة عالمياً على الأسلحة في عام ٢٠٠٩ إلى رقم قياسي

بلغ ١,٥٣١ تريليون دولار: أي بزيادة ٤٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠، وبنسبة ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨ – رغم الأزمة المالية العالمية التي تحظى باهتمام شديد. وبالمقارنة، إن ميزانية حفظ السلام السنوية أقل من ميزانية الأسلحة على نطاق العالم بنسبة ٠,٥ في المائة. وذلك يدل على أن حفظ السلام أداة فعالة وغير مكلفة للمجتمع الدولي في حل الصراعات. وعلينا أن ندعم ونعزز الأمم المتحدة في هذا الميدان.

إن النفقات المتزايدة على الأسلحة تتعلق بالدخل المتزايد للدول من بيع الموارد الطبيعية، وتتعلق أحياناً بإغراءات الهيمنة في الفترة الماضية. وهذه التطورات في مجال الصراع تحملنا على إعادة تقييم مفهومنا العام للأمن. والأخطار الآتية من وراء الحدود الوطنية استُبدلت بأخطار داخلية وشاملة وأكثر انتشاراً تأخذ شكل أعمال التمرد العسكري، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، أو الإرهاب الذي يضرب على نحو أكثر كيفية وبطريقة عشوائية.

ويكمن نجاح منظمتنا في عالميتها. وما من طرف آخر يمكنه أن يزعم امتلاك الشرعية والخبرة في صون السلم والأمن الدوليين اللتين امتلكتهما الأمم المتحدة تدريجياً منذ إنشائها.

ويجب على مفاهيم الأمن العالمي الجديدة أن تراعي البارامترات الجديدة للصراع، ويجب أن تتضمن عناصر من قبيل إدارة الأزمات وتسوية الصراعات وتحوّلها. ومن الضروري إذاً اعتبار أن بوسع المجتمع الدولي أن يتدخل في الأزمات، مستخدماً مجموعة أدوات من قبيل الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وبناء السلام. ولا يسعنا أن ندير الأزمات بدون استخدام أدوات لتسوية النزاعات سلمياً، حسبما تنص عليه المادة ٣٣ من الميثاق، على أن تكون المفاوضات الأهم بينها.

ولدى تسوية الصراعات أو العمل على استقرار الحالة فيها أو تحوّلها، أظهرت تلك الأدوات لتسوية النزاع أهميتها وفعاليتها مع الإرادة السياسية للأطراف، والالتزام الإيجابي والبنّاء من الدول المجاورة التي لها دور لا يمكن إنكاره في نجاح تسوية الصراعات.

ولكن رغم مكانة وأهمية هذه الوسائل لتسوية النزاعات سلمياً، ما من شيء يمكن أن يحل محل سياسة توقع الصراع ومنعه. وذلك النهج هو من بين أقل النُهُج التي يستعملها المجتمع الدولي. والانتشار الوقائي لأصحاب القبعات الزرق في مقدونيا عام ١٩٩٩، مثال على الاستعمال الناجح للوقاية في الوقت المناسب. ولكن هذه الدبلوماسية ليست كافية في حد ذاتها؛ يجب أن تُستكمل بإجراء وقائي هيكلي يرمي إلى تعزيز أسس الدول القابلة للبقاء عن طريق بناء المؤسسات وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. في ذلك الإطار تقوم لجنة بناء السلام بدور قيم جدا ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ومن الأساسي غرس ثقافة الوقاية في منظمتنا، وللقيام بذلك، لا بد من التعزيز النوعي لوحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يقوم بها السيد لين باسكو وببرنامجه الشجاع لإحداث تحول في إدارة الشؤون السياسية.

ونعتقد أيضا أن مما له صلة بالموضوع إنشاء فريق رفيع المستوى داخل الأمانة العامة يتولى المسؤولية عن منع نشوب الصراعات، يتضمن هذا الفريق بالإضافة إلى مكتب الأمين العام، إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب دعم بناء السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من بين إدارات أخرى. وينبغي أيضا القيام بجهود تدريب موظفي الأمم المتحدة في تلك الإدارات ليتسنى لهم

أن يفهموا فهما كاملا حقائق الصراعات المتوقع منهم إدارتها، ومن ثم يتعين عليهم تقديم تقارير عنها إلى مجلس الأمن بالنيابة عن الأمين العام.

لقد حققت أفريقيا تقدما كبيرا نحو الاستقرار، غير أن مناطق في القارة مثل القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية لا تزال عرضة لزعزعة الاستقرار. وأجرى معهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية في جنيف دراسة مسحية عن الأسلحة الصغيرة، وأظهرت تلك الدراسة بأنه يوجد ما لا يقل عن ١١ حركة غير حكومية تشكل مخاطر على أمن منطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية نتيجة عسكرتها إلى درجة عالية. إن عدم التعاون عبر الحدود وعدم التعاون الأمني والصدام بين سائر عمليات التهريب قد حولت منطقة الساحل والصحراء دون الإقليمية إلى بؤرة أزمات ومنطقة غير واضحة، تعمل فيها هذه الجهات الفاعلة من غير الدول بتواطئ بعضها مع البعض. وقد كرس مجلس الأمن جلسة لهذا الموضوع خلال رئاسة بوركينا فاسو العام الماضي.

إن المملكة المغربية، ذلك البلد العربي الأفريقي الراسخ القدمين في القارة بحكم تراثه الثقافي وتراثه الحضاري، ما فتئت منذ استقلالها، تؤثر الوضعية الأفريقية وذلك بدعمها حركات التحرير في القارة، مما أدى إلى استقلال العديد من البلدان الأفريقية. إن المغرب يُدرك العديد من التحديات الأمنية التي تؤثر في هذه الدول، لم يألُ جهدا في دعمه لبناء السلام وشارك في نحو ٢٠ عملية من عمليات حفظ السلام المنتشرة في جميع أرجاء أفريقيا. ولم تقتصر مشاركة المغرب على حفظ السلام، فهو بسبب وضعه، بوصفه وسيطا حصيفا، فقد تصدر عددا من جهود الوساطة بين البلدان الأفريقية الشقيقة، وخاصة في إطار عمل مؤتمر اتحاد نهر مانو.

من سوء الطالع أن منع الصراعات لا يزال العنصر الضعيف في أدوات إدارة الأزمات المتاحة لدى الأمم المتحدة. ولا بد هنا من أن تكون مؤسسة الأمين العام مجهزة، سواء تحقق ذلك من خلال مساعيها الحميدة أم بجهود الوساطة التي تقوم بها المؤسسة أم بتعيين الممثلين الخاصين، لتمكين الأمم المتحدة من العمل على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، يأمل المغرب بأن تطور الأمم المتحدة آلية للإنذار المبكر من خلال وجودها في الميدان تمكنها من اكتشاف العوامل التي تقدح زناد الأزمات واحتواء هذه العوامل قبل تفاقمها.

من تعاليم البوذية أن جرة الماء تمتلئ قطرة فقطرة. لقد بدأ خافيير بيريز دي كوييار وبطرس بطرس غالي هذا العمل، وواصله كوفي عنان وبرنارد ميليه وجان ماري غيهينو بتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والآن يتعين علينا العمل على هذا التراث لتمكين الأمم المتحدة من إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، واستحداث ثقافة سلام عالمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غامبيا.

السيدة وفا – اوغو (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن يشيد بالرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية في إطار البند المعنون: ”صون السلم والأمن الدوليين: الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا“. هذه المناقشة لا تتعلق فقط بجزء هام جدا وواضح جدا من ولاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بصورة خاصة، ولكنها تهمنا نحن جميعا أبناء أفريقيا. فميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصلان السادس والسابع منه، يتوخى حالات من المرجح فيها لأطراف النزاع أن تعرض السلم والأمن الدوليين

للخطر وقد تلجأ إلى سلسلة من أدوات الدبلوماسية الوقائية المحددة بموجب المادة ٣٣ من الميثاق أو اللجوء إلى الوكالات الإقليمية أو التنظيمات الإقليمية.

يقر وفدي بالعمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به مجلس الأمن في دعم تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في أفريقيا، بيد أننا نود أن نرى مشاركة أكثر فعالية من جانب المجلس وذلك باستخدام الأدوات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. ومشاركة المجلس المنتظمة في المراحل المبكرة من أي صراع تمضي بعيدا نحو تعزيز بعثات المساعي الحميدة للأمين العام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونقر بأن زيادة التفاعلات والمشاورات التي تجري بين مؤسسات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي من قبيل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الاتحاد الأفريقي قد استحدثت أحد أفضل البرامج للدبلوماسية الوقائية في أفريقيا. ونشهد أيضا بصورة متزايدة المشاركة الفعالة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وغيره من كيانات الأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوزع أدوات الدبلوماسية الوقائية في الحالات القابلة للانفجار. وإن الانخراط المبكر لجميع هذه المؤسسات في حالات الصراع المحتملة في غرب أفريقيا قد أتت أُكلها وذلك بتعزيز الاستقرار السياسي في المنطقة.

إن التآزر الذي توجده هذه التفاعلات والمشاورات بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والتنظيمات الإقليمية الأفريقية يحتم على جميع ذوي المصالح تقويتها. ولا بد لمؤسساتنا من زيادة وساطتها أو زيادة القدرات الدبلوماسية الوقائية باستحداث كادر من المتمرسين وأفرقة الدعم باستخدام النُهج القائمة على المعرفة أو آليات الإنذار المبكر أو الإدراك المبكر لتسوية المنازعات قبل اندلاعها وتحولها إلى صراعات مميتة.

أود أن أبرز بضعة تحديات أو شواغل تقتضي المشاركة المستمرة من جانب المجلس والمجتمع الدولي. فعملية الانتخابات في أرجاء عديدة من أفريقيا تكتنفها فترات من التوتر والنزاع الحامي الوطيس، مما ينجم عنها خسارة مأساوية في الأرواح البشرية والممتلكات، وظهور المنازعات الإثنية وزعزعة الاستقرار السياسي. وفي جميع أرجاء غرب أفريقيا، شهدنا قصص نجاحات باهرة، كما شهدنا ذلك في التطورات الأخيرة في غينيا وفي النيجر، مما يشير إلى جدوى التدخل المبكر والوساطة والدبلوماسية الوقائية. والدرس المستقى هنا هو أنه عندما تعمل الأمم المتحدة وذوو المصالح الإقليميين ودون الإقليميين بتلاحم في دعم الدول الأعضاء، تتم تسوية واحتواء المنازعات فيما بين الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني. وبوسع المجلس أن يعزز هذا الانخراط بتأييد العمل الذي تقوم به سائر مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية لدى تناولها للحالة. فالانتخابات السلمية والموثوقة تولد السلم والاستقرار.

لقد كانت منطقة غرب أفريقيا تعج بصراعات مدنية تمت تسويتها من خلال الانخراط النشط للمجلس، ولكن لا تزال لدينا مسائل متبقية تلحق تهديدا بالسلم والاستقرار في المنطقة. وإنهاء الصراعات في غرب أفريقيا زاد من الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني. كذلك فإن زيادة استخدام المنطقة دون الإقليمية بوصفها نقطة عبور للاتجار بالكوكايين تهدد الاستقرار في المنطقة. ويتعين على المجتمع الدولي العمل بسرعة على دعم الجهود التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التصدي لهذين الخطرين التوأمين.

إن زيادة اشتراك الأمين العام ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة في شبكة من المبعوثين الخاصين والممثلين

الخاصين مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء والهيئات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر، يجب أن تفضي إلى استراتيجية متماسكة تستخدم استخداما فعالا التنظيمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، وآلياتها وأدواتها القائمة وموظفيها وخبرائها المكرسين للدبلوماسية الوقائية. ويمكن إيلاء اهتمام أكبر لدور الدبلوماسية الوقائية في البرنامج العشري المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويعتقد وفدي أن هذا النهج ينطوي على إمكانية إنقاذ المجتمع الدولي الأوسع من الشروع في تدخلات مكلفة.

واضح أن هناك العديد من المراكز والجهات الفاعلة في مجال الدبلوماسية الوقائية، كما توجد بالضرورة في كل حالة نزاع محتملة عدة جهات فاعلة قد تتداخل مع بعضها في سعيها لإيجاد الحلول. بوسع الأمم المتحدة، في إطار مكتب دعم الوساطة، أن تنشئ القدرة والمرفق الضروريين لتنسيق أنشطة جميع الجهات الفاعلة بهدف تحقيق أفضل النتائج الممكنة في تسوية النزاعات. وأرى أن قيادة الأمم المتحدة لعملية تنسيق العمل الإنساني في حالات الكوارث تشكل نموذجا يحتذى. إن القدرات التي أُفرِزت للعمل في منع نشوب النزاعات تظل صالحة حتى بعد تسوية المنازعات والصراعات.

لقد أظهرت الدبلوماسية الوقائية جدواها، فهي تمنع المنازعات من أن تصبح دموية وتغني عن التكلفة المرتبطة ببعثات حفظ السلام بكاملها. إن ما يعوزنا الآن هو الإرادة للاستخدام الأمثل لمجموعة الأدوات المتاحة في إطار الفصلين السادس والسابع من الميثاق، واستراتيجية عمل تحتضن جميع المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الصلة في القارة. علينا أيضا مضاعفة دعمنا لآليات الإنذار المبكر الموجودة حاليا وبناء القدرات والمهارات المطلوبة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وينبغي عند إعداد الاستراتيجيات الشاملة للدبلوماسية الوقائية الاستفادة من الدروس المستقاة من نماذج ملموسة من قصص النجاح العديدة التي أصبحت تتكرر في جميع أنحاء القارة.

يتطلع وفد غامبيا إلى مزيد من المشاركة من قِبَل جميع المعنيين للمُضي بهذه المناقشة إلى الأمام . كما أن وفدي على اقتناع بأن الأوان قد آن منذ زمن طويل لأن يكون للأمم المتحدة استراتيجية متسقة ومتماسكة للدبلوماسية الوقائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد غولدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بهذه المناقشة بشأن الدبلوماسية الوقائية التي تركِّز على أفريقيا. ويبدو من الملائم، سيدتي الرئيسة، أن نجتمع هنا اليوم خلال أسبوع اجتمعنا فيه على بعد طابقين فقط فوق هذا المكان، للاحتفال بالذكرى الخامسة عشرة للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتشا وكانت شاهدا على فشل تاريخي وصارخ للدبلوماسية الوقائية.

إن تركيز العمل اليومي للمجلس، على الاستجابة للأحداث والصراعات المندلعة وإصدار ولايات بعثات حفظ السلام يجعلنا، بشكل دائم، عرضة لأن نغفل المبدأ التأسيسي الأهم لهذه المنظمة – ألا وهو إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب.

إن مناقشة اليوم تذكير مفيد بأهمية الدبلوماسية الوقائية. قد تصب عبارتي هذه بعض الشيء في خانة القوالب النمطية، ولكن الحقيقة أن الوقاية خير من العلاج وينبغي علينا أن نعمل جميعنا على اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع نشوب

النزاعات عوضا عن انتظار بروز الحاجة إلى حشد استجابة جماعية لصراع ما. إن للمجلس دورا هاما في هذا المسعى.

يملك المجلس صلاحيات عريضة في التحقيق وإصدار التوصيات بشأن التسوية السلمية للنزاعات، وهي صلاحيات في متناول يده مباشرة بموجب الفصل السادس بما في ذلك القدرة على الانخراط في عملية تسوية المنازعات والتحقيق بشأن الحالات وإصدار التوصيات. ويمكن القول إن تلك الأدوات لا تُوَظَّفُ بالقدر الكافي.

كما أن لمجلس الأمن دورا هاما في توفير الدعم السياسي لمهمة الأمين العام في مجال المساعي الحميدة. إن بيانات المجلس ليست مجرد كلمات، بل هي في الحقيقة مؤشرات قوية لإرادة المجتمع الدولي.

إننا سعداء لما قدمناه من دعم للجهود المبذولة لتعزيز قدرة الأمانة العامة على مساعدة الأمين العام في أداء دوره في مجال المساعي الحميدة، وذلك بمساهمتنا في توفير الدعم المالي لإدارة الشؤون السياسية. كما أننا سعداء لما قدمناه من دعم للعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال منع نشوب النزاعات إدراكا منا بأن منع نشوب الصراعات تحد يتطلب جهودا جماعية من وكالات شتى. ويظل القلق حاضرا مع ذلك حيال العجز في تمويل ذلك العمل، رغم مركزيته في ولاية الأمم المتحدة، عن طريق المساهمات الطوعية. ينبغي مضاعفة جهودنا لكفالة تمتع إدارة الشؤون السياسية بالقوة والمقدرة الضروريتين للاستجابة العاجلة في الحالات التي تتطلب منع نشوب الصراعات.

علاوة على ذلك، للمجلس دور في دعم جهود الدبلوماسية الوقائية التي تبذلها المنظمات الإقليمية، كما أوجزها ممثل غامبيا منذ لحظات، إذ أن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا هاما في منع نشوب الصراعات لا يقل عن دورها في الاستجابة لتلك الصراعات. إن النظم الموجهة نحو التسوية المبكرة للنزاعات، وكذلك آليات الإنذار المبكر المحسّنة بشأن النزاعات الناشئة، أكثر ما تكون تيقظا وقوة على الصعيد الإقليمي. ينبغي أن تشكل العلاقة العضوية القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على الصعيد الإقليمي وهنا في نيويورك، جزءا أساسيا من النهج الإقليمي والعالمي في مجال منع نشوب الصراعات.

يستحق الاتحاد الأفريقي الإشادة لما يبذله من جهود دؤوبة لإنشاء إطار للسلم والأمن يتمحور حول الدبلوماسية الوقائية. وتمتلك المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا أيضا هياكل مماثلة يدعم بعضها بعضا. وتدعم أستراليا، بكل تواضع، الجهود الراهنة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنمية قدرات الاتحاد الأفريقي في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام على الصعيدين الاستراتيجي والميداني على السواء، ونحن نرحب بالقرار الذي صدر مؤخرا بفتح مكتب للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. كما أننا سعداء بمساهمتنا في مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى توطيد العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتطوير آليات أكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. إن إنشاء مكتب للأمم المتحدة في أديس أبابا يعني مزيدا من التآزر والكفاءة في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال منع نشوب الصراعات.

لقد شهدنا التفاعل الجيد بين النظم دون الإقليمية والإقليمية والعالمية في استجابتها للحوادث التي وقعت في غينيا في أيلول/سبتمبر الماضي، إذ استجابت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن، والأمم المتحدة للأحداث التي وقعت في غينيا بشكل جماعي وموحّد ساعد على نزع فتيل التوتر وإعادة البلد إلى طريق الديمقراطية. كان ذلك بيانا ساطعا على استطاعة النظام القيام بعمل فعال لمنع تفاقم التوتر.

إن العامل المركزي في أي نظام لمنع نشوب الصراعات بطريقة فعالة يتمثل في الوعي بالحالة ذاتها، والقدرة على تحليل المعلومات، وتوفر الإرادة السياسية لاتخاذ الخطوة المطلوبة. وتؤدي إدارة الشؤون السياسية دورا هاما في جمع وتحليل المعلومات. وفي الحالات القصوى، فإن إنشاء مكتب مشترك بين المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والممثل الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، وهو إجراء يلقى منا التأييد، ينبغي أن يقود إلى تنبيه منظومة الأمم المتحدة إلى الفظائع الجماعية الناشئة. بعد ذلك، تصبح الإرادة السياسية هي المحك.

ينبغي لمجلس الأمن أن يصبح أكثر انفتاحا لتلقي الإحاطات الإعلامية من إدارة الشؤون السياسية وجهات أخرى في الأمانة العامة حول حالات الصراع الناشئة. كما ينبغي لعموم عضوية الأمم المتحدة أن تدعم المجلس في مسعاه لتحقيق ذلك وبالرغم من بعض حالات التحسن واستخدام صيغ مبتكرة للجلسات، ما زال المجلس متجاهلا للدعوات إلى تقديم إحاطات إعلامية بشأن الحالات الناشئة. أما إذا توخى المجلس التحفظ المفرط في نهجه نحو تعريف ما يشكل، أو لا يشكل، تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فإنه لا محالة قاصر دوره على مجرد الاستجابة للصراعات المندلعة عوضا عن منع نشوبها. وإذا حدث ذلك، فإنه يعني أن المجلس قد أخفق في اجتياز الاختبار المعروض عليه، وعلينا جميعا، في الفقرة الاستهلالية لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، بالنيابة عن الوفد الجزائري، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، وأن أعرب لكم عن بالغ التقدير للفعالية، التي تديرون بها أعماله. كما أود أن أشيد بكم لانتقائكم موضوع ”الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا“ وأن أشكركم على إعداد مرجعية لهذه المناقشة. كذلك أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السفير كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك، وأعضاء وفده على رئاستهم المميزة للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

وكما سمعنا في مناقشة اليوم لهذا الموضوع، فإن الدبلوماسية الوقائية لا تلقى القبول بوجه عام فحسب، بل هناك تسليم أيضا بإمكانية أن تكون أداة عمل فعالة تقتضي الصبر وحسن التقدير والتنسيق. إن أحد المبادئ الأساسية والمقبولة للدبلوماسية الوقائية هو احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. ونظرا لطبيعة وغاية الدبلوماسية الوقائية، فإنها بالتالي لا تقوم على التدخل أو الإكراه. ومن المسلم به أيضا أن التدابير الوقائية من شأنها أن تمكّن المجتمع الدولي من توفير موارد ثمينة يمكن بعد ذلك أن تستثمر في التنمية.

وتلاحظ الجزائر مع الارتياح أن حصة الموارد المخصصة للدبلوماسية الوقائية من المجموع الشامل للموارد التي تستخدمها الأمم المتحدة لمواجهة الصراعات الحالية قد زادت بشكل ملحوظ، حتى ولو أن عمليات حفظ السلام ما زالت تشكل أبرز جوانب أنشطة المنظمة.

ونظرا لأن نجاح هذا التعهد يتوقف على توحيد الجهود المبذولة على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، فقد شهدنا التطور التدريجي للشراكات المتعددة الأبعاد القائمة على منظور ترسيخ المكتسبات وإيجاد أوجه التآزر. وفي هذا السياق، تشكل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية نقاطا مرجعية بقدر ما تكون إجراءاتها متكاملة ومتعاضدة.

وفي السياق الأفريقي، جرى تكثيف وتوسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية، نظرا، في المقام الأول، لالتزام أفريقيا

الجماعي بالسلام – مما أدى إلى تكاثر جهود الوساطة، بقيادة زعماء أفارقة مرموقين – وأيضا من خلال إقامة هيكل السلام والأمن الذي يقع في محوره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وتستجيب إعادة صياغة نظام الأمن الجماعي الأفريقي هذه إلى الوعي الجماعي بأن السلام والأمن يحكمان تقدم مجتمعاتنا وهي تستند إلى نهج يتضمن التصدي للأسباب الجذرية للصراع من أجل كفالة تهيئة الظروف المؤاتية للسلام والأمن المستدامين. ويمثل فريق الحكماء ونظام الإنذار المبكر وقوة الاحتياط الأفريقية ابتكارات إضافية تسمح لمجلس السلام والأمن بالاضطلاع بمسؤولياته بشكل كامل. ومن خلال اعتماد هذه الصكوك ووسائل أدائها، أظهرت أفريقيا بذلك تصميمها على أداء دورها الكامل في صون وتوطيد وتعزيز السلام والأمن في القارة.

وتعول أفريقيا في بلوغ هذا الهدف على الدعم المتواصل والحازم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويشكل الاهتمام والحرص الذي تكرسه الهيئات الرئيسية في المنظمة لشؤون القارة الأفريقية، في هذا السياق، مصدر تشجيع حاسم للجهود المبذولة من جانب الزعماء الأفارقة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، ترى الجزائر أن ترتيبات الدبلوماسية الوقائية لم تحقق حتى الآن إمكانياتها الكاملة. أولا، ستظل أخطار الأزمات الكبيرة تحيق بالبلدان التي تعاني من عدم الأمن بكل أشكاله. ولكي نعالج هذا الوضع، لا يجب أن نتصدى بشكل أكثر فعالية للأسباب الهيكلية للصراع فحسب، بل يجب أيضا أن ننفذ نهجا شاملا ومتكاملا، بينما نكفل تنسيق العمل بالقدر الملائم. وعلاوة على ذلك، سوف تظل الإجراءات التي تستند إليها الدبلوماسية الوقائية غير فعالة ما دامت الأطراف ذاتها ترفض اللجوء إلى الحوار والمفاوضات، أو الدخول في جهود الوساطة والإسهام في تخفيف حدة التوتر. ولن يتحقق أي تقدم حقيقي في هذا الميدان بدون إرادة أطرافه الرئيسيين.

وفيما يتعلق بأدوات الدبلوماسية الوقائية واستخدامها، أود أن أقدم الملاحظات التالية.

وأبدأ بنظام الإنذار المبكر، الذي يشكل أداة حيوية لنجاح الإجراءات الوقائية، بالقدر الذي يتمكن فيه من المساعدة على التقاط إشارات الإنذار في حالات الخطر. ومن أجل الاستفادة منها إلى الحد الأقصى، نعتقد أنه ينبغي إقامة صلات بين القطاعين الاقتصادي والسياسي للأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلى المستوى الخارجي، ينبغي فتح قنوات لتبادل المعلومات والاتصالات مع الآليات الإقليمية. كما يجب علينا أن ننتقل من مرحلة مراقبة الأوضاع، التي تكمن فيها بذور الأزمات، إلى مرحلة الاستجابة التدريجية، فبدون ذلك سيفقد نظام الإنذار المبكر أهميته.

وهناك ملاحظة أخرى فيما يتعلق ببعد بناء السلام في مرحلة ما قبل نشوب الصراع وتدابير الدعم التي ينبغي اتخاذها لمساعدة البلدان التي تواجه وضعا صعبا قبل نشوب الصراع. وفي هذا المجال، تعتبر التنمية الوقائية ضرورية لتكميل الدبلوماسية الوقائية. وهذا يتمثل في تركيز الجهود في بناء قدرات الدول على حل مشاكلها بنفسها من خلال استهداف قطاعات بعينها.

غير أن تنفيذ التنمية الوقائية يطرح مسألة التمويل الذي يمثل بوضوح العنصر الحاسم الأهم والقيد الرئيسي. وأحد التحديات الواضحة هو إقناع المجتمع الدولي بأن تكلفة بناء السلام قبل نشوب الصراع لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من التكلفة التي يمكن أن تنفق على عمليات حفظ السلام، وفي نهاية المطاف، على عمليات بناء السلام التي تعقب انتهاء الصراعات.

وأخيرا، إن تعزيز تنسيق الجهود إلى الحد الأقصى من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر أساسي. ولهذا الغرض، ترى الجزائر أنه ينبغي بذل الجهود للاستفادة أكثر من تكامل وتعاضد أدوار مجموعة كاملة من الأطراف الفاعلة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف القيود التي تعاني منها، ولا سيما النقص في الموارد والخبرات.

وخلال السنوات القليلة الماضية، التزم الاتحاد الأفريقي وبعض المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ببذل جهود أكبر لتسوية الصراعات وقامت تلك المنظمات بإنشاء آليات مؤسسية لتشجيع التوفيق والمفاوضات. وتكمل تلك المبادرات الجهود المبذولة على المستوى العالمي في ميدان منع نشوب الصراعات وتبشر بالخير لمستقبل التعاون فيما بين تلك المنظمات وسائر المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، يحق لتلك المنظمات أن تتوقع زيادة الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لا سيما وأن الإجراءات التي تتخذها لدعم السلام في القارة هي جزء من الجهود العالمية العامة لصون وتعزيز السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص تقديري للرئاسة النيجيرية على روح قيادتها في عقد هذه المناقشة المفتوحة لمسألة الدبلوماسية الوقائية الهامة. وفي واقع الأمر، أن الدبلوماسية الوقائية بند عام في جدول الأعمال، يتضمن المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتلك المتعلقة بالحكم. ومن هذا المنطلق، فإنني أكرر دعوة الدول الأعضاء الأخرى إلى ضرورة اتباع نهج شامل وكلي وأكثر تنسيقا لتناول هذه المسألة بشكل فعال.

وعلى مدار الأعوام أصبحت مزايا الدبلوماسية الوقائية مسلما بها على نطاق واسع لدى الدول الأعضاء. غير أن إجراءات الأمم المتحدة لا تزال تميل إلى اتخاذ التدابير الأكثر ظهورا وقوة والتي تتخذ في شكل ردود أفعال، بدلا من أن تكون مبادرات بعيدة عن الأضواء وهادئة واستباقية، وهو ما يتطلبه منع نشوب الصراعات.

إن المشاكل المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية تنبع من حقيقة أن من الصعوبة بمكان أن نحدد الأمور الناجحة وأسباب نجاحها، بينما يسهل إلى حد كبير أن نشير إلى الأمور التي فشلت. وعلاوة على ذلك، هناك ما يسمى ''مشكلة البعد عن الأضواء'' التي تتسم بها العمليات الناجحة لمنع نشوب الصراعات، لأنها لا تُرى ولا يسمع بها. ولكن أوجه القصور هذه لا ينبغي أن تكون سببا للشلل، حيث أن ما يحرك عجلة الدبلوماسية الوقائية هي ضرورات عليا، سياسية وإنسانية وأخلاقية، وتكلفتها أكثر فعالية من تكلفة التعامل مع الصراعات بعد نشوبها وتصعيدها.

وعلى هذه الخلفية، نلاحظ مع الارتياح مختلف الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا من أجل منع نشوب الصراعات. وبصفة خاصة، يمثل نظام الإنذار المبكر الذي أنشأته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطوة في الاتجاه الصحيح ويسلط الضوء على المبادرات التي يتعين اتخاذها بفعالية أكبر على المستوى الدولي.

ومن خلال إدراج نظام الإنذار المبكر الفعال سنكون في موقف أفضل يمكننا من التقاط إشارات نشوب الصراع في مراحله الأولية. وحالما يمكننا التأكد من أن التوترات لصراع محتمل آخذة في التزايد، نستطيع عندئذ استعمال الأدوات ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشدد على أهمية الوساطة من بين الأدوات المختلفة لمنع نشوب الصراعات. وأثناء المناقشة المفتوحة التي جرت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن هذا الموضوع، أكدت أنه يجب توفير خدمات الوساطة من قبل أكفأ الوسطاء في المراحل المبكرة من الصراع. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعداد قواعد بيانات شاملة بالوسطاء المخصصين لكي لا نحتاج إلا إلى القليل من الوقت والطاقة للعثور على الوسطاء الذين تتوافر لديهم الصفات المناسبة للحالة عندما تدعو الحاجة إلى الوساطة.

وأود أن أشيد بالجهود التي ظل يبذلها الأمين العام والأمانة العامة في هذا المجال منذئذ، إذ أن مشاركة الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية ودعمها لعمليات السلام قد اتسعت إلى حد كبير. وأحد الأمثلة على ذلك هو العمل الذي تضطلع به وحدة دعم الوساطة، التي لديها فريق احتياطي من خبراء الوساطة. وهناك إنجاز آخر يستحق الذكر هو عمل الوساطة الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية بشأن محادثات المصالحة في الصومال التي أدت إلى اتفاق جيبوتي وبخصوص الحوار السياسي الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبصورة عامة، تقدم المنظمة الدعم في مجال الوساطة لأكثر من ٢٠ عملية من عمليات السلام.

وفضلا عن الوساطة، يتعين علينا كذلك أن نسعى لاستغلال الأدوات الأخرى للدبلوماسية الوقائية بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك إنشاء مكاتب المساعي الحميدة، وإرسال المبعوثين الخاصين وزيادة المشاورات، من بين أمور أخرى.

ولكي تتكلل جهودنا في مجال الدبلوماسية الوقائية بالنجاح، سيكون تخصيص الموارد على نحو فعال مسألة أساسية. وفي هذا الصدد، يمكننا النظر في إمكانية تخصيص جزء من ميزانية حفظ السلام لجهود الدبلوماسية الوقائية. وينبغي أن نسعى جاهدين ليس لتحديد أكثر الاستراتيجيات والأدوات فعالية فحسب، بل أيضا للحصول على الموارد الضرورية للاضطلاع بالمهمات المختلفة المكونة للدبلوماسية الوقائية.

ويحدوني خالص الأمل في أن تعمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء من الآن فصاعدا معا على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأيضا مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، كي نترجم الأفكار المختلفة التي اقترحناها اليوم بخصوص الدبلوماسية الوقائية إلى عمل ملموس. ومن جانبها، ستبذل حكومة جمهورية كوريا قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ بحرارة وفد الشقيقة نيجيريا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن موضوع ”صون السلم والأمن الدوليين: الاستخدام الأمثل لوسائل الدبلوماسية الوقائية والآفاق والتحديات في أفريقيا“.

وتتسم هذه المناقشة بقدر أكبر من الأهمية لأنه من الواضح أنه كان بالإمكان تجنب العديد من الفظائع وإنقاذ آلاف الأرواح البشرية لو تم الأخذ بخيار الدبلوماسية الوقائية في عدد من الصراعات في جميع أنحاء العالم. ويدعم هذا الاقتناع الخبرات الإيجابية التي نشاهدها حول العالم تحت إشراف الأمم المتحدة من خلال المساعي الحميدة، والوسطاء والمبعوثين الخاصين للأمين العام، التي أتاحت نزع فتيل العديد من الأزمات وأثبتت، إذا كان لا يزال هناك ضرورة إلى ذلك، أن فعالية الدبلوماسية الوقائية ومنافعها جدّ راسخة.

إن النجاحات الباهرة التي تحققت في مختلف المجالات من خلال تدخلات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني أو ببساطة عن طريق النوايا الحسنة هي أيضا أسباب للارتياح والتشجيع على استغلال هذه الاستراتيجية على أفضل وجه في الجهود التي نبذلها لتحقيق السلام.

لذلك، يتعين على الأمم المتحدة، التي أُنشئت، في جملة أمور، لإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب، أن تضع الدبلوماسية الوقائية في صميم أعمالها لضمان أن تكون أداة أساسية لتهدئة بعض الحالات التي تكتنفها الصراعات منذ ظهور المؤشرات الأولى، إن لم تكن الأداة الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين.

ولتحقيق الدبلوماسية الوقائية الفعالة، هناك ضرورة لمواجهة التحدي المتمثل في تخصيص الموارد المالية اللازمة والموارد البشرية ذات الخبرة وذات الكفاءة. وهناك تحد آخر لا بد من مواجهته هو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتوحيد آلياتها لمنع نشوب الصراعات والعمل على تسويتها. وفي الواقع، فإن التآزر والتفاعل الوثيق بين الأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وشركائها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، التي هي بمثابة الأدوات المكملة لأعمال الأمم المتحدة، أمران ضروريان لتعزيز زخم الإجراءات الوقائية.

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نرحب بحقيقة أن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة القائمة على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمتد إلى الوراء إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي، هي إحدى أكثر الشراكات دينامية في مجال صون السلم والأمن الدوليين والكشف المبكر عن حالات الأزمات المحتملة. ولذلك يكتسي وجود مكاتب الأمم المتحدة في مختلف المناطق في أفريقيا أهمية كبيرة.

وفي الواقع، يرى وفدي أن الاتحاد الأفريقي، وبدعم من الأمم المتحدة، يجب أن يحصل على الوسائل اللازمة ليكون أكثر إدراكا لمؤشرات التحذير المبكرة عن التوترات ولاتخاذ الخطوات الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة خاصة.

وإذ يراعي هذه الحقيقة مراعاة تامة، وضع الاتحاد الأفريقي نظاما لإدارة السلام، يمتد من الدبلوماسية الوقائية إلى بناء السلام مرورا بحفظ السلام. وقد أنشئ فريق الحكماء كجزء من هذه المبادرة منذ أن أدركت أفريقيا وأقرّت بأن الصراعات، الكامنة أو العلنية، لا يمكن حلها إلا من خلال القنوات السياسية – أي من خلال المفاوضات.

ولذلك، يود وفدي أن يوجه نداء لكي يتمتع فريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي بأكبر قدر ممكن من التأييد، الذي سيمكّنه من عرض مشورته الجيدة على رؤساء الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي التي، على أساس تلك المشورة، يمكن أن تقوم بالدبلوماسية الوقائية المكثفة. أليس يُقال إن الوقاية خير من العلاج؟

ومع ذلك، فإنه لتحقيق الوقاية الناجعة، هناك ضرورة للأخذ في الاعتبار، على نحو ما ذكّر به الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/2008/18 الصادرة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أن الوقاية مسعى متعدد الأبعاد يشمل القرارات السياسية، والأنشطة الإنسانية، والأنشطة الإنمائية ويتطلب من المنظمات أن تعمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، خاصة مع مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وإذ نفعل ذلك، يمكننا أن نركز على الاستراتيجيات التي تهدف إلى بناء السلام وتحقيق المصالحة. وفي هذا الصدد، اتخذ الاتحاد الأفريقي فعلا الخطوات الأولى باعتماد الإطار الاستراتيجي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع في دورته السابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

واعتمادا على المبادئ والمعتقدات المذكورة آنفا، وبدعم من الهياكل التي أنشأها الاتحاد الأفريقي، عمد رئيس جمهورية السنغال، فخامة السيد عبدالله واد، إلى التدخل شخصياً في عدد من مناطق أفريقيا والعالم، لتقديم المشورة وتحقيق التوافق بين أطراف الصراعات. وهذا الالتزام القائم للرئيس واد عزز استئناف الحوار السياسي، والتمتع بحكم أفضل، وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في بلدان عديدة، الأمر الذي جنّبها المواجهات التي كان من شأنها أن تودي بلا شك بالمئات إن لم يكن بالآلاف من الأرواح.

وما زال السنغال على اقتناع بأن الأعمال المشتركة الرامية إلى إيجاد السبل والوسائل لمنع الصراعات ستخفف في نهاية المطاف من التكاليف المالية والبشرية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوركينا فاسو.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أرحب في المجلس هذا الصباح بوجود وزير خارجية نيجيريا والأعضاء الآخرين المدعوين إلى حضور هذه الجلسة. كذلك أود أن أشيد بكم، سيدتي، لتولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن في تموز/يوليه، وأن أثني كثيرا على مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام هو منع الصراع.

ومن الضروري التأكيد مجدداً على أهمية الدبلوماسية الوقائية في حل الصراعات، لا سيما في أفريقيا، حيث أن الأزمات والمدى الذي تصل إليه يهددان على نحو خطير السلم والأمن الدوليين. وبوسعنا الإشارة إلى المداولات الحيوية والعديد من التوصيات ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما في تقرير الأمين العام ''خطة للسلام'' (S/24111)، وتقرير الإبراهيمي (انظر S/2000/809)، وتقارير الأمين العام عن منع الصراعات وحلها في أفريقيا، وعن الوساطة وحل النزاعات.

هذه كلها تبرز الأهمية والأولوية اللتين ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إيلاؤها لأنشطة منع النزاعات وتسويتها سلمياً. وتضطر الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى بذل الجهود وتعزيزها في مجال الوقاية، الأمر الذي ليس من شأنه احتواء نطاق الأزمات فحسب، ولكنه يسهم، قبل كل شيء، في منع نفقات كارثية لعمليات حفظ السلام التي تظل نتائجها غير أكيدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات الإيجابية التي تتخذها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تنفيذ آلياتها الداخلية لمنع الصراع. لكن يجب أن نجد أفضل سبيل ممكن لإقامة علاقة استراتيجية بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات، بغية كفالة نجاح أعمال منع الصراعات وحلها، بينما يجري الاعتماد على القدرات المحلية في تحقيق ذلك.

ونعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف تكمن في تعزيز الوساطة وقدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على منع الصراعات، عملاً بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإن إقامة علاقات أكثر استراتيجية

وتحقيق رؤيا مشتركة لا يأتيان في إطار منع الصراعات وحلها فحسب، وإنما أنشطة حفظ السلام وإعادة الإعمار لأمد طويل. ونعتقد أن ذلك أمر هام. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يدعو إلى التشجيع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر بأن مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي الصادر خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/36) عقب الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوساطة وتسوية النزاعات، أبرز أهمية استخدام الطاقات والإمكانات والقدرات الموجودة لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهود الوساطة، ورحب بتعزيز النهُج الإقليمية لتسوية النزاعات سلمياً.

ونشجع بشكل خاص الأمم المتحدة على مواصلة دعم برنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات، ولا سيما في ميدان الوساطة وحل الصراع، فضلاً عن ميدان الشؤون الانتخابية. وفي السياق نفسه، نرحب بالدعم الذي توفره لجنة بناء السلام لأعمال الوقاية ونشجعه، الأمر الذي ساهم بلا شك في بناء السلام ومنع عودة أعمال العنف في البلدان بعد الصراع، أو في ظهور صراعات جديدة.

وفي إطار الاستخدام الأمثل للقنوات الدبلوماسية والوقائية، أود أن أتناول بضع نقاط نعتقد أنها ذات أهمية رئيسية. وهذه النقاط تشمل زيادة الوعي باعتماد وإطلاق أنشطة الوقاية وإشراك الأطراف الوطنية فيها، ولا سيما المجتمع المدني، واستخدام القدرات والموارد الموجودة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لأعمال الوقاية، بما في ذلك ما يتعلق بالمفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة. ويتعين تعزيز العلاقات الاستراتيجية والتوصل إلى رؤيا استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفي الدرجة الأولى بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بغية تنسيق أعمالهما على نحو أفضل في ميدان منع الصراعات وحلها.

ويجب إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، وتعزيزها بغية توفير الدعم اللازم للمبادرات والتدابير التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان منع الصراعات وحلها. تلك كانت توصية الفريق العامل المخصص المعني بمنع الصراعات وحلها في أفريقيا التابع لمجلس الأمن، عقب الحلقة الدراسية التفاعلية التي انعقدت في عام ٢٠٠٧ بشأن موضوع ”استراتيجية عالمية فعالة لمنع الصراع في أفريقيا: دور مجلس الأمن“.

وثمة حاجة إلى إدامة وتنسيق الأعمال المفيدة التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة – من قبيل اليونيسكو، ولجنة بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث – التي تؤدي دوراً نشطاً في الدبلوماسية الوقائية. ويجب أن نستفيد من الدروس المستخلصة من الشراكات الاستراتيجية والترتيبات التي تضعها الأمم المتحدة مع مؤسسات محددة، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق لجنة بناء السلام، لتعزيز أنشطة منع الصراعات وحلها.

وسوف تواصل بوركينا فاسو، من جانبها، الاسهام، خاصة في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، في منع الصراعات وحلها، لأننا مقتنعون بأن السلام والاستقرار هما ركيزتا التنمية المستدامة الحقيقية.

ومثلما ذكرت من قبل، فإن أنشطة منع النزاعات وتسويتها سلمياً هي مسؤولية جماعية وتمثل أحد أعمدة النظام الأمني الجماعي. وبالتالي، يجب على كل المعنيين، بما في ذلك الأطراف الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأمم المتحدة، أن تتضافر جهودهم لاستخدام

القنوات الدبلوماسية والوقائية أفضل استخدام، وقبل كل شيء، للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع الأزمات.

ونظراً للتعقيد المتزايد للصراعات وتنامي الاحتياجات، فإن إيلاء الأولوية لأنشطة الوقاية وأنشطة حفظ السلام سيأتي بمردود كبير. لذلك، نعرب عن الأمل في أن تعمد الأمم المتحدة، بالعمل مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، إلى الحفاظ على القنوات الدبلوماسية والوقائية وتعزيزها بغية إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): كم من الوقت جلسنا في هذه القاعات واستمعنا إلى أفريقيا اليائسة؟ إلى متى سنظل نشهد الإبادة الجماعية المريعة والهدر الكبير جدا لأرض جميلة جدا؟ وإلى متى سنظل في حالة من اليأس والقنوط مفادها أن العالم لم يحط علما بأفظع الأعمال الوحشية التي حدثت في تاريخ العالم؟

واليوم، من دواعي فخري أنني أمثل عضوا في هذه المنظمة، التي تترأسين فيها، سيدتي، مجلس الأمن، بصفتكم أفريقية، ويترأس الجمعية العامة فيها أفريقي، وحيث ينتمي إلى تلك القارة العديد من الأعضاء الموقرين الجالسين حول هذه الطاولة.

ومع أن بلدان شمال أفريقيا ووسطها ممثلة باقتدار في أرفع المناصب في هذا المجلس، فإن جنوب أفريقيا تستحق التهنئة على تنظيم مباريات الأخوة الدولية التي لم تُجر قط من قبل في جو سلمي للغاية كهذا. وأشعر أن هذه التأملات والخطاب الأخير الذي أدلى به من على هذا المقعد شقيقي، الممثل الدائم للسنغال الذي طرح قضيته ببلاغة متناهية، مما يبين أنه إذا كان هناك أي شخص يعتقد أن لدى العالم فرصة، فالسبب في ذلك أنه هنا في مجلس الأمن، وفي هذه المؤسسة جعل مواطنوكم الأفارقة، سيدتي، من الممكن فعل الكثير جدا فيها. وقد شهدنا خطوات واسعة نحو التصدي لتحديات السلم والأمن وبناء الدولة. وأعتقد أن عقد مناقشة اليوم شهادة على الاهتمام الوثيق الذي تولونه للأمن، ومن خلالكم فإن بعض القيادة المقتدرة جدا في أفريقيا تولي ذلك الاهتمام للأمن.

وفي مطلع القرن العشرين، كانت حركات الاستقلال في الهند وباكستان وفي شبه القارة، وكفاح الحرية ضد الاستعمار في أفريقيا، مصدر إلهام بصورة متبادلة. واليوم، فإن المسعى الجماعي لأفريقيا نحو السلام والأمن يساعدنا في إيماننا بإحلال السلام المستدام في منطقتنا وخارجها، ويعزز من سعينا من أجله. وما فتئنا صديقا وربما شريكا لأفريقيا في التماس السلام والاستقرار في منطقتنا. واليوم، فإن المرء يفخر بأن يقول إن أفريقيا تقود الطريق من خلال أمثلة عملية كثيرة، بحيث بوسعنا حقا أن نتعلم منكم. وقد شهدنا، في الماضي القريب، صراعات كثيرة جدا وحروبا كثيرة جدا، كان يعتقد قبل عقد من الزمان بأنها ستدمر تلك القارة. واليوم، نجد قيادة حكيمة ومقتدرة، ولا بد لي من أن أضيف هنا أن هذا يشمل قدرة وحكمة الأمينين العامين اللذين سبقا أميننا العام الحالي وقاما معه بدور جوهري في وضع مبدأ الوقاية. وثمة هيئات، من قبيل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفريق الحكماء، تضفي قوة على أفريقيا لم يتصورها المرء من قبل أبدا. وقد لجأت تلك الجهات بحصافة كبيرة إلى طائفة واسعة من الطرائق المتوخاة في الفصل السادس وغيره من الأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد حالت دون نشوب النزاعات، وأنهت باقتدار بعض النزاعات الدائرة.

لقد حققت الأمم المتحدة بعض النجاح في استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية في هذه الصراعات. ومهما يكن

من أمر، لن نكتفي بذلك، وفي الواقع علينا أن نعزز وأن نستخدم بالكامل المزايا النسبية للقدرات الإقليمية والوطنية والمحلية في أفريقيا من أجل الوساطة ومنع نشوب الصراعات والمصالحة والحوار. أما فيما يتعلق بموضوع المصالحة، فلا يمكن للمرء أن يسترسل من دون أن يذكر الرئيس السابق مانديلا وكبير الأساقفة توتو. فهذان الشخصان ما برح نجماهما أكبر من الأضواء الساطعة للنجوم في السماء ويتجاوز نورهما جميع الأضواء في العالم. واليوم، إنهما رمزان للسلم والأمن والاستقرار.

إن تقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/189) عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها قد شدد على الاشتراك المبكر وعلى العمليات التي تتناول الأسباب الجذرية للصراع. وهذا درس هام علينا تعلمه من الماضي. ومجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المنوطة بها المسؤولة الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، عليه أيضا أن يستخدم استخداما أوسع وأنجع إجراءات ووسائل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما المادتين ٣٣ و ٣٨ من الميثاق.

ونشهد استخداما غير حصيف للفصل السابع من الميثاق في بعض حالات الصراع، وهذه مسألة تستوجب النظر. وفي رأينا أن هذه الاستخدامات غير الحصيفة تضر بالجهود الرامية إلى تسوية المنازعات سلميا بموجب الفصل السادس من الميثاق وتولد انطباعا مؤداه أن القرارات المتخذة خارج الفصل السابع من الميثاق غير ملزمة نوعا ما بنفس القدر. وهذا لا يبشر خيرا بالنسبة للسلم الدولي. إن أي منظمة إقليمية تقوم بعمل استباقي ولديها خبرة مباشرة في النبض المحلي بوسعها أن تتصدى لهذا الاتجاه.

لقد وفر الاتحاد الأفريقي تماسكا استراتيجيا وقيادة في الإدارة الميدانية، تقريبا في جميع الصراعات في القارة. ومن خلال الشراكة في السنوات الأخيرة، أضاف الاتحاد قيمة إلى عمل الأمم المتحدة، وبخاصة إلى عمل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. والاتحاد الأفريقي أيضا في وضع مثالي لتحسين هيكل الحكم العالمي وجعله أكثر مساواة وعدلا. وسجل الاجتماع الاستعراضي الأخير الذي انعقد في أديس أبابا يبشر بمستقبل إيجابي لأفريقيا.

إن الاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني المحلي، عملت مع المنظمات بفعالية من أجل قضية السلام في قطاعات متنوعة من قبيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والحملة المناهضة للقرصنة في الساحل الصومالي. وفي تيسير العملية السياسية في أعقاب الانتخابات التي أجريت مؤخرا في بوروندي، وفي العديد غيرها من الدول الأفريقية حيث لم تكن الانتخابات ممكنة قبل سنوات. وينوه تقرير الأمين العام الصادر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/324) بالدور الفعال للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز السلم والاستقرار في غرب أفريقيا.

إن العديد من المتكلمين اليوم قد بيَّنوا بوضوح التحديات المقبلة للسلم والأمن في أفريقيا، وهذه التحديات ليست قاصرة على أفريقيا وحدها. وفي رأينا، أن الاتجاهات الديمغرافية بالاقتران مع قطاع كبير من السكان الشباب، وعدم توفر فرص العمل، والفقر، والإجحاف في الدخل، وأزمتي الغذاء والماء وأوجه القصور في التعليم والصحة كلها تكمن في جذور هذه الصراعات. أود أن أقول بشكل خاص إن النموذج الذي قدمته أفريقيا في كوبنهاغن جدير بأن يحذو حذوه الآخرون. وفيما يتعلق بمسألة إصلاح المجلس نفسها، أسست أفريقيا، بفضل صمودها ومعتقداتها الخاصة، توجها حسب الكثيرون أنه لن يدوم طويلا ولكنهم أصيبوا بالحيرة إزاء ما تحقق من ورائه.

ينبغي أن نتجاوز النماذج الأمنية والأدوات التقليدية للدبلوماسية الوقائية بحيث يشمل عملنا مجالات مثل الممارسات التجارية المنصفة والغذاء والأمن البيئي والاستثمار في مؤسسات الحوكمة. وعليه، فإن أدوات الدبلوماسية الوقائية يمكن أن تُستغل بطريقة أمثل إذا ما استخدمت بالتزامن مع تدابير إصلاحية في مثل تلك المجالات.

إن مناقشة اليوم ستنعش فهمنا الجماعي لمسألة السلم والأمن، فلكم الشكر، سيدتي الرئيسة، على هذه المبادرة القيّمة بفتح مناقشة ستبرهن للعالم كم كانت هامة قيادتكم اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد توري (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد، سيدتي الرئيسة، أن هذه فرصة مؤاتية لتقديم التهاني الصادقة لمعالي وزير خارجية نيجيريا على تعيينه وللترحيب الحار به هنا في نيويورك. كما أود أن أسجل تقديرنا لنيجيريا لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع بالغ الأهمية هو ”الاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية: التوقعات والتحديات في أفريقيا“. كذلك نعرب عن شكرنا على الورقة المفاهيمية التي تم توزيعها في ١٢ تموز/يوليه (S/2010/371)، وهي ورقة تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى اللجوء على نحو أكبر إلى الدبلوماسية الوقائية وعلى دور المجلس في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

اسمحوا لي أيضا بأن أرحب بالسيدة آشا – روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، وكذلك بممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبنك الدولي وأشكرهم جميعا على مشاركتهم في هذه المناقشة. لقد جاء توقيت هذا الاجتماع موفقا ونحن على أعتاب الحدث الرفيع المستوى بمناسبة السنة العاشرة لتنفيذ إعلان الألفية لتقييم ما تم إنجازه.

لا ينكر أحد أن مأزق أفريقيا فيما يتعلق ببطء التقدم نحو بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ناجم بشكل كبير عن النزاعات الدائمة التي وجدت القارة نفسها في مواجهتها خلال نصف القرن المنصرم. وقد اندلعت تلك النزاعات وتفاقمت وانتشرت بكل يسر عبر الحدود الوطنية لا لشيء سوى التقاعس عن اتخاذ تدابير حسنة التوقيت وإجراءات مبكرة.

يتطلب منع نشوب الصراعات العنيفة في المقام الأول إنشاء آليات هيكلية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية، مجهزة بقدرة حقيقية على اتخاذ تدابير لرصد مؤشرات الإنذار المبكر والتنبؤ بحالات العنف المحتملة الحدوث. من شأن ذلك أن يؤدي إلى اتخاذ تدابير ومبادرات أكثر فعالية بدون إبطاء بغية منع نشوب النزاعات الماثلة والتصدي للأسباب الجذرية لحالات المنازعات أو الصراعات السابقة.

من الواضح أن أكثر الصراعات التي نشبت في أفريقيا في العقود الأخيرة كانت ضاربة الجذور في فشل الدول في الوفاء بالتزاماتها نحو مواطنيها، وبخاصة فيما يتعلق بالضرورة القصوى لحمايتهم وصون حقوق الإنسان، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين واتخاذ التدابير الملائمة لتجنب الإقصاء السياسي والاقتصادي والتهميش في جملة أمور. من الأدوات الرئيسية التي لا غنى عنها للدبلوماسية الوقائية التنمية والتعليم والوعي بشكل أفضل بحقوق الإنسان والحقوق السياسية وتعزيزها. إن الدروس التي استقيناها من تجربتنا الخاصة في سيراليون من نتائج لجنة الحقيقة والمصالحة تضعنا على الأقل في موقع متميز لاستشعار أهمية ذلك.

يتطلب منع نشوب النزاعات تطبيق جملة من الآليات المعيارية ومجموعات مختلفة من الأدوات والمهارات بجانب مشاركة أصحاب المصلحة على الأصعدة المحلية والوطنية

والإقليمية والدولية. ويبقى مجلس الأمن، بدون أي شك، واحدا من أهم أصحاب الشأن وفي قلب مسألة صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وبالنظر للتعقيد الذي يكتنف تلك المهمة والديناميات المرتبطة بها، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ضرورة حتمية إذا أراد المجلس أن ينفِّذ ولايته بفعالية وكفاءة.

على الرغم من أننا جميعا نؤمن بأن أفضل وسيلة لإنهاء الحروب هي عدم إشعالها، فإن الحقيقة تبقى أن المجتمع الدولي ظل على مر العقود يميل إلى ما يمكن تسميته ”دبلوماسية إطفاء الحرائق“ بدلا من اللجوء إلى الدبلوماسية الوقائية في سعيه لصون السلم والأمن الدوليين. إننا جميعا نعي بوضوح، من الناحية النسبية، حجم الخسائر الهائلة، البشرية والمادية، المرتبطة بالتوجه الأول مقارنة باستثمار الموارد في التدابير الوقائية التي تشكل توفيرا في النفقات. وتظهر التجربة أن اتخاذ التدابير الوقائية في وقت مبكر للتصدي للنزاعات التي تلوح على الأفق قليلا ما يلقى الاهتمام، وعلى أفضل الاحتمالات يجيء متأخرا. إن الحاجة إلى تغيير نمطي في هذا المجال أمر لا يمكن التشديد عليه بما فيه الكفاية.

إن التطورات التي حدثت في القارة الأفريقية خلال العقد الأخير مع اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي قد غيرت بشكل ملحوظ ملامح معالجة الصراعات في القارة. وهكذا يبدو، وفقا للتوقعات، أنه توجد بالفعل كمية معقولة من الآليات والتدابير المعيارية في مجال منع نشوب النزاعات، تتراوح بين ”برنامج للسلم“ الذي أعلنه بطرس غالي للسلام في عام ١٩٩٢ (S/24111) إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318) والعديد من المبادرات الأخرى اللاحقة، بما فيها تشكيل لجنة بناء السلام مؤخرا.

يمكن القول إن غاية ما يحتاج إليه المجتمع الدولي هو حشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ تلك الآليات بتوفير الموارد التي تمس إليها الحاجة ورأس المال البشري اللازم للسلم والأمن العالميين. قبل إنشاء لجنة بناء السلام، كثيرا ما كان التفاعل مع المجتمعات الخارجة من النزاع مكبلا بقيود تتراوح بين ضعف برامج نزع السلاح والتسريح، وعملية إصلاح العدالة وقطاع الأمن وحشد الموارد، إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية بهدف إيجاد بيئة أكثر أمنا تسمح للسلام بالتجذّر وتعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وقد طورت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وحتى اتحاد نهر مانو، آليات قابلة للاستمرار ضمن هيكل كل منها لمنع نشوب الصراعات، ولكنها تعاني من أوجه قصور في قدراتها على تنفيذ هذه الولايات فيما يتعلق بتوفير الموارد المناسبة وقيود بناء القدرات.

وبالإضافة إلى المشاكل الدائمة المتمثلة في النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والنقص في آليات المراقبة ودوريات الحراسة على الحدود الطويلة والوعرة والمياه الإقليمية، تواجه القارة أيضا تهديدات جديدة و/أو ناشئة متعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود الوطنية والقرصنة والأنشطة الإرهابية، كتلك الأعمال الجبانة التي ارتكبت مؤخرا ضد المدنيين الأبرياء في كمبالا.

وفي الختام، فإنني أرى أن من الضروري تكثيف التعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية بطرق ملموسة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال إجراءات لدعم وتيسير تنسيق المساعدة الدولية في تعبئة الموارد، وتعزيز القدرات الوطنية لمراقبة الحدود والمياه الإقليمية، وفي

الاستخدام الإيجابي لخيارات الوساطة وإجراء إصلاحات معززة للقطاع الأمني.

وعلى المستوى الوطني، من المهم تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني والمرأة والتعاون معها لوضع وتنفيذ البرامج الهادفة لمنع نشوب الصراعات وللمساعدة على تقوية الإرادة السياسية الضرورية للقيام بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، بالنيابة عن حكومة بنن، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ من خلالكم بلدكم على رئاسة مجلس الأمن. إننا نتمنى لكم كل النجاح خلال ولايتكم على رأس هذه المؤسسة. كما أود أن أعبر عن امتناني لسفير المكسيك، الذي ترأس على نحو مميز أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. إن حضور وزير خارجية بلدكم إلى نيويورك بمناسبة هذه المناقشة، سيدتي، إنما يدلل بوضوح على التزام نيجيريا بالسلام والأمن الدوليين، ولا سيما في القارة الأفريقية. لقد دفع بلدكم ثمنا باهظا من أجل السلام في أفريقيا، الذي يندرج في أولويات سياسته الخارجية.

وبينما تضع المسؤوليات السيادية المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات على عاتق الدول الأعضاء، فإن الصحيح بالقدر نفسه أن انفجار الصراع في أي بلد لا يمثل فشلا للطبقة السياسية في ذلك البلد فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي. إن موجز الموضوع المقدم من وفدكم لهذه المناقشة لنسترشد به النظر في هذا الموضوع، يضع صيغة ملائمة لهذه المسألة من كل جوانبها. وقد طرح هذا الموجز أسئلة بالغة الأهمية تتطلب ردودا متناسبة مع التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية.

ويدرج هذا الموجز في جدول أعمالنا مرة أخرى مسألة وضع استراتيجية متسقة للأمم المتحدة بأسرها لمنع نشوب الصراعات. وقد سلط الضوء على هذه المسألة القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، الذي قدمته وتفاوضت بشأنه الدول الأفريقية، التي كانت حينذاك أعضاء في مجلس الأمن، وتمت صياغته على أساس العمل الذي قام به معهد نيجيريا للسلام وتسوية الصراعات.

وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تستند إلى العناصر التالية: بناء قدرات الدولة الهادفة إلى تحقيق التسوية السلمية لنزاعاتها الداخلية بدون اللجوء إلى الصراع المسلح؛ وإنشاء آليات متدرجة للإنذار المبكر والرد السريع، يمكن أن تتضمن نشر قوات الأمم المتحدة لأغراض وقائية؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من الميثاق – ويهيئ الاتحاد الأفريقي الظروف الأمثل لذلك التعاون بروح الشراكة من أجل السلام؛ وتعبئة الموارد المالية الكافية لتنفيذ تدابير الوقاية الهيكلية والتنفيذية؛ وتعزيز التدابير النظامية لتخفيض مستوى العنف في النظام الدولي.

وفيما يتعلق ببناء القدرات داخليا، فقد اتسمت رحلة بنن على طريق الديمقراطية، على مدى الأعوام العشرين الماضية، بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف القطاعات وبوضع برامج الدعم التي جرى التفاوض بشأنها وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين. وينبغي ألا نقلل من شأن الدور الذي أدته المعارضة ومؤسسات الوساطة، التي قادت الحوارات المحلية، وبالتالي أسهمت في كفالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد على مر السنين.

وقد ضمت المؤسسات التي أُنشئت حديثا مكتبي وسيط الجمهورية والمفوض السامي المعني بالإدارة المتسقة، اللذين يهدفان إلى إصلاح وتعزيز الحكم الوطني، ناهيك عن اللجان الفكرية المستقلة.

وفيما يتعلق بإنشاء آليات الإنذار المبكر والرد السريع، ينبغي للدبلوماسية الوقائية أن تهدف إلى التعرف على إشارات الإنذار للأزمات والصراعات وأن تسهم في العودة إلى الحوار فيما بين أصحاب المصلحة عندما يكون الحوار قد انقطع أو وصل إلى الطريق المسدود، وفي تشجيع التوفيق أو المصالحة بغية تعزيز التفاهم الوطني الحيوي للمحافظة على السلام والاستقرار الدائمين.

وأرى لزاما علي، في هذا السياق، أن أؤكد على أهمية التقارير المنتظمة المقدمة إلى مجلس الأمن عن التحديات التي تواجهها بعض مناطق القارة. إن أعمال المراقبة الاستثنائية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، بالاتصال مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تمكّننا من البقاء متيقظين حيال الأوضاع الحرجة في فرادى البلدان وفي المنطقة دون الإقليمية عموما. ولحسن الطالع أن فعالية آلية الأمم المتحدة لبناء السلام تحقق النجاح في ملء الفجوات المؤسسية في هذا الميدان. وقد تجلت بوضوح فائدة المساعدات المحفزة المقدمة إلى صندوق بناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة الموارد المتاحة لهذا الصندوق من خلال المحافظة على هاتين القناتين للرد السريع.

ويؤيد وفد بلدي زيادة عدد الزيارات التي يقوم بها الأمين العام للبلدان التي تعاني من أوضاع غير مستقرة بوصفه يمثل الضمير الجماعي للمجتمع الدولي. وتبادل الزيارات الثنائية مع البلدان التي تمر في أوضاع صعبة، بمشاركة رؤساء الدول أو وزراء خارجية البلدان التي لها مقاعد في مجلس الأمن، من شأنه أيضا أن يعزز الحوار المكثف مع قادة تلك البلدان وأن يساعد على تحديد الضغوط التي تتعرض إليها، والمسار الذي ينبغي اتخاذه والموارد التي يمكن استخدامها للإسهام في تحسين الأوضاع فيها.

ونظرا لتفجر أعمال العنف الأخيرة في أعقاب العمليات الانتخابية، يجب توجيه اهتمام خاص لجهود الدبلوماسية الوقائية التي تكفل شفافية الانتخابات، ومعالجة عدم الثقة بالهيئات التقليدية لتسوية الطعون الانتخابية، ولتعزيز مصداقية العمليات الانتخابية عموما بوصفها وسيلة لانتقال السلطة، ولتعزيز شرعية المسؤولين المنتخبين بغية تلافي الحالات التي من شأنها تقويض العملية الديمقراطية.

إن التكلفة الباهظة لإجراء الانتخابات الشعبية تمنع البلدان المنخفضة الدخل من اتخاذ تدابير احترازية مناسبة. ويكتنف هذه الحالة العديد من الأخطار الكبيرة التي تهدد السلام والاستقرار في البلدان المعنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعرض على البلدان التي تواجه تلك الأوضاع المساعدة المناسبة لتنظيم انتخابات موثوق بها في ظل بيئة سلمية.

إن قوائم الناخبين اليدوية، التي تعد من جديد لكل انتخابات، تجعل إجراء الانتخابات مكلفا جدا بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. ووضع قائمة إلكترونية لتسجيل الناخبين، وهي عصية على عبث الأحزاب بها لكن يمكن استكمالها وإعادة استعمالها بسهولة، يمكن أن يضمن الشفافية. وفضلا عن ذلك، فإن هذه القائمة الإلكترونية الدائمة، حالما تم وضعها، يمكن أيضا أن توفر كنزا من البيانات الإحصائية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخطيط استخدام الأراضي بشكل متوازن في جميع البلدان، بما في ذلك في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لكفالة أن ينتفع جميع المواطنين من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية العامة كوسيلة لمكافحة الأشكال المختلفة للإقصاء الاجتماعي.

ويتعين تنفيذ المساعدة الإنمائية بطريقة تسهم في منع نشوب الصراعات بحيث تتضمن بشكل كامل التدابير التي تهدف إلى مكافحة الأسباب الرئيسية للصراعات. وبطالة

الشباب على نطاق واسع أحد تلك الأسباب، وفي هذا الصدد، فإن العمل اللائق للشباب يعادل السلام.

وفي الختام، يدعو القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) إلى إجراء تقييم استراتيجي للأخطار التي تنطوي عليها الصراعات في البلدان التي تظهر فيها مؤشرات الضعف. وفي هذا الصدد، يتعين على الأمم المتحدة أن تستغل بشكل كامل عمليات التآزر التي تقدم من خلال الدعم للآليات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات. وينبغي للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن يؤدي إلى نتائج جيدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ويود وفدي أن يشارك الإعراب عن الشكر للرئاسة النيجيرية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن مجلس الأمن، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويعتمد تنفيذ هذه الولاية النبيلة بشكل فعال على ثقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودعمها، والتنسيق والتعاون من قبل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والجهود الدؤوبة للمنظمة نفسها لاستكشاف الحلول الدائمة لحالات الصراع في جميع أرجاء العالم.

إن وفدي يتمسك بالمبدأ الذي ينص على أنه ينبغي للدول أن تتصرف لتمنع، في علاقاتها الدولية، ظهور أو تفاقم حالات النزاعات والصراعات، وبصورة خاصة تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي. ونعتقد أيضا أنه واجب جميع الدول ومسؤوليتها، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أن تستعمل الوسائل السلمية لتسوية أي نزاع من المرجح أن يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر. ويثلج صدورنا أن نلاحظ بالفعل أسس ترسيخ ثقافة الوقاية، شأنها شأن إدراك الحاجة إلى تعزيز ودعم الأدوات التي تستخدم عند الاستجابة للحالات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف.

وكما ورد في الورقة المفاهيمية الواردة في الوثيقة S/2010/371، نقر بأن الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والتدابير العملية لنزع السلاح وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع مكونات متداخلة ويكمل بعضها بعضا لاستراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع. وفي هذا الصدد، نرى أنه كلما أسرعنا في التصرف لمنع نشوب الصراع، ازدادت فرص النجاح.

وتماشيا مع تقليدها الديمقراطي، تلتزم بوتسوانا التزاما تاما بتنفيذ الصكوك الدولية القائمة، وكذلك المبادئ والأحكام ذات الصلة التي تنظم تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. ونؤيد الإعلانات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة التي تدعو إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية وكفاءة في مجال القضايا المتعلقة بمنع نشوب النزاعات أو الصراعات.

وكتجسيد للإرادة الجماعية للبلدان الأفريقية لتحقيق الوحدة والسلام والأمن، يتمتع الاتحاد الأفريقي بالشرعية والسلطة السياسية والمعنوية لمعالجة منع نشوب الصراعات وحل حالات الصراع في جميع أنحاء أفريقيا. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن الاتحاد الأفريقي قد أعلن عام ٢٠١٠ سنة السلام. ونؤمن بأن سنة السلام ستوفر الزخم لجهود السلام والأمن في القارة وإتاحة رؤية أفضل للجهود، التي يبذلها حاليا وبذلها في الماضي الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع للتعجيل بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأفريقية في العديد من المعاهدات. وفي هذا الصدد، نقر بأن

الاتحاد الأفريقي قد اضطلع، في السنوات الأخيرة، بدور هام بشكل متزايد في معالجة الصراعات في القارة الأفريقية وقدم إسهامات قيّمة في صون السلم والأمن العالميين.

ولهذه الغاية، مما يثلج الصدر أن نلاحظ أنه تمّ فعلا إحراز تقدم على عدد من الجبهات. ويشمل ذلك إنشاء مجلس السلام والأمن، والقوة الأفريقية الاحتياطية وفريق الحكماء المسؤول عن الوساطة والدبلوماسية الوقائية. ومع ذلك، لا يزال ضمان مصادر التمويل التي يُعتمد عليها وبناء قدرة الدبلوماسية الوقائية على الصعيدين الوطني والإقليمي هي أخطر التحديات التي تواجهها أفريقيا.

ونعترف بأهمية تعزيز التنسيق فيما بين المانحين ذوي الصلة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف لكفالة الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به والمتسق في الوقت المناسب للاستخدام الأمثل لأدوات الدبلوماسية الوقائية، بما فيها الوساطة، خلال دورة العنف. وفي هذا الصدد، هناك ضرورة للمتابعة الفعالة لخطة عمل مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٢، التي تقدم التزامات محددة لدعم السلام والأمن في أفريقيا. ويتضمن ذلك دعم الجهود الأفريقية المبذولة لتسوية الصراعات المسلحة في القارة. وقد التزمت أيضا بلدان مجموعة الثمانية بتقديم المساعدة لنزع السلاح، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ومن الأهمية بمكان أن تفي هذه البلدان بالتعهدات التي قطعتها في هذا الصدد.

ونؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مع مجلسه للسلام والأمن، وذلك للاستفادة الكاملة من آلياته الإقليمية للإنذار المبكر وقدرته في مجال بناء السلام.

وفي الختام، نؤكد مجددا على اقتناعنا بأن الأمم المتحدة قادرة بصورة عملية على القيام بعمل فعال من خلال الدبلوماسية الجماعية والوقائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد سيروهير (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشارك جميع الذين تكلموا قبلي تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ويسرنا أيّما سرور أن نرى نيجيريا تترأس هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الخاص والهام للغاية بالنسبة للأمم المتحدة والقارة الأفريقية. ونحن على ثقة بأنكم ستوجهون هذه الجلسة نحو نتائج مثمرة، نظرا لخبرتكم السياسية الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية، بالترافق مع التزام نيجيريا بالسلام في أفريقيا وفي العالم. وقد تجلى هذا الالتزام بصورة واضحة، بين أمور أخرى، في المشاركة الفعالة لبلدكم في العديد من بعثات الأمم المتحدة والبعثات الأفريقية لحفظ السلام، ومساعيكم المختلفة في تسوية النزاعات، والمداولات بشأن السلم والأمن الدوليين هنا في الأمم المتحدة.

ونرحب بالبيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام، آشا – روز ميغيرو، وبالإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة ومديرة تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم بشأن الصراع والأمن والتنمية، السيدة سارة كليف. وقامت نيجيريا أيضا بعمل تستحق الثناء عليه في تنسيق مسائل نزع السلاح للمجموعة الأفريقية في إطار كل بند من بنود جدول أعمال اللجنة الأولى. ونشيد كذلك بالمكتب الذي تترأسونه على القيام بأعمال مجلس الأمن.

إن جمهورية تترانيا المتحدة ليست ملتزمة بحفظ السلام في أفريقيا والعالم فحسب، ولكن بتحقيق السلام أيضا. وفي ذلك الصدد، فإننا ننتمي إلى عشيرة صناع السلام. وفي الآونة الأخيرة، توسطت تترانيا بنجاح، على سبيل المثال، في العديد من الصراعات والمنازعات في أفريقيا، ولا سيما في بلدان منطقة البحيرات الكبرى بما في ذلك

بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأخيرا، في جارتنا كينيا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

والدبلوماسية الوقائية تحقق نتائج طيبة، ولكن على الرغم من الجهود الكبيرة والجديرة بالثناء التي تبذلها البلدان الأفريقية في ذلك الصدد، فإن بعض العوامل التي تتسبب في نشوب الصراعات أو في إدامتها، وبخاصة الفقر والبطالة، ما زالت موجودة في مجتمعاتنا. وقد بينت ممثلة البنك الدولي، السيدة سارة كليف، هذه المسألة بعبارات واضحة جدا.

فالصراعات المسلحة لا تتسبب في عدم الاستقرار وانعدام الأمن فحسب، ولكنها أيضا تعطل التنمية البشرية لسنوات طويلة جدا. وكما ذكرت للتو، فإن الفقر والبطالة ظاهرة مستمرة في مجتمعات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. ويصبح الأشخاص المتضررون، ولا سيما الشباب العاطل، أهدافا سهلة جدا للتجنيد في الإرهاب بجميع عواقبه المأساوية، وفي غيره من الرذائل أيضا بما في ذلك الجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات. ولم يفوت الكثير من الممثلين الذين تكلموا قبلي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، الفرصة للتأكيد على هذه الحقيقة. وينبغي لأي مجتمع أو شعب متحضر ألا يفتخر أو يتباهى بالثروة أو السلطة المكتسبة بتدبير الاتجار بالصراعات كما ينبغي ألا نسمح بحدوث ذلك.

وسبيل المضي قدما أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، وبالطبع، أفريقيا هو توحيد الصفوف ومعالجة الظروف التي تسهم في إدامة الصراعات وعدم الاستقرار والإرهاب بطريقة كلية تتسم بالكفاءة والفعالية. والاستثمار في التنمية والعمالة والقضاء على الفقر أقل تكلفة من شن حرب أو دفع تكاليف أنشطة حفظ السلام. ويجب على الأمم المتحدة أن تتحلى بروح القيادة في هذه العمليات بنفس القدر الذي تجري به مطالبة الدول الأفريقية الأعضاء أو توجيهها بتولي زمام هذه العمليات. ويجب علينا جميعا، كما بين المتكلمون هنا، تقديم الدعم الكافي للأمم المتحدة في ممارسة سلطتها المتعددة الأطراف ويجب علينا أن نطالبها بأن تقوم بذلك بحيادية وفعالية. وثمة مصلحة في ذلك للدول المانحة ومجتمع المانحين بأسره في الأجل الطويل لأنه سيجري إنقاذ أرواح وتوفير موارد عندما يسود السلام وتصبح المزيد من الدول شريكة على نحو أفضل في الأسواق والتجارة العالمية بدلا من أن تنشغل بقضايا الصراعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن مسألة تعتبرها كينيا ذات أهمية حاسمة للسلام والأمن في أفريقيا. ويشيد بلدي بجمهورية نيجيريا الاتحادية ليس لتسليطها الضوء على موضوع هام فحسب، ولكن أيضا لدورها القوي في تعزيز الدبلوماسية الوقائية في القارة الأفريقية.

ويعي الزعماء الأفارقة، في سياق جهودهم لتعزيز السلام والأمن، ضرورة الحصول على دعم المجتمع الدولي. ومن ثم، فإن بروتوكول مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يكلف ذلك المجلس بالتعاون مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ومع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، فإن أفريقيا تمسك بزمام القيادة في التصدي للصراعات في القارة وخارجها بنشر بعثات لحفظ السلام وللوساطة بغية صون السلام والأمن وحماية السكان المدنيين معا. وأفريقيا مستعدة للاضطلاع بمسؤولية أكبر في ذلك الشأن وراغبة في ذلك. غير أن ثمة تحديات كثيرة تواجه

القارة في تنفيذ الدبلوماسية الوقائية. وفي ذلك السياق، فإن مما يثلج صدورنا أن نلاحظ أن الأمين العام شدد على ضرورة إقامة شراكة استراتيجية وثيقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأصدر توجيهات بشأن الآليات والعمليات التي ينبغي الشروع فيها لتعزيز هذا المسعى الهام. ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مثال جيد على هذه الشراكة.

وبنفس هذه الروح، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا مؤخرا. والمكتب المتكامل الجديد سيساعد كثيرا في التنسيق بين المنظمتين بشأن قضايا السلام والأمن. ونثني على الدور البالغ الأهمية الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية في تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية.

لقد ظلت أفريقيا لفترة طويلة قارة معرضة للصراعات. وتؤثر الحروب المتوطنة تأثيرا سلبيا على جدول أعمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، مما يوفر تربة خصبة لنشوب المزيد من الصراعات. وإضافة إلى ذلك، فقد نشأت حلقة مفرغة من شأنها الحكم على القارة بالتخلف الأبدي. ومن ثم، فإن النهوض بالتنمية الاقتصادية أداة حيوية لتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

وأسباب نشوب الصراعات في أفريقيا متعددة. غير أن المنافسة على الموارد الشحيحة بسبب تخلف النمو تأتي من بين الأسباب الجوهرية لذلك. وإذا أضاف المرء آثار تغير المناخ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، فإن النتيجة ستكون وصفة للاضطراب شائعة تماما.

والتحديات الأخرى للسلام والأمن تشمل انعدام المساواة والتوترات العرقية وأوجه القصور في الحوكمة. وتعزيز مؤسسات الحوكمة أمر أساسي للغاية في جهود تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وخاصة على صعيد إجراء انتخابات ذات مصداقية.

وقد ثبت أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور قيم في منع الصراعات في أفريقيا. وتدخلت هيئات إقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مناسبات شتى في الوقت المناسب وتفادت ما كان من المحتمل أن يكون كوارث مفجعة. ومكانة المنظمات الإقليمية فريدة في هذا الشأن وينبغي الإقرار بها ودعمها. وينبغي لنا رعاية هذه المنظمات وتشجيعها على مواصلة القيام بهذا الدور.

وأفريقيا لديها حقا آلياتها الفريدة لتسوية المنازعات ومنعها وهذه الحلول المحلية أقدر من غيرها على التصدي للصراعات في جميع أنحاء القارة. والأمر الذي يسبب مشاكل لهذه المؤسسات الإقليمية هو نقص القدرات، بما في ذلك الموارد. ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهم في منع الصراعات في القارة بمساعدة الآليات الإقليمية الموجودة على التعامل بشكل أفضل مع الحالات التي تنشأ. وبتلك الطريقة، سيجري تعزيز الملكية المحلية لهذه العمليات.

لقد تطورت القيادة في القارة بمرور الأعوام لتعتنق قيم الديمقراطية والحكم الرشيد. وتحقيق هذه القيم الجوهرية، وكذلك احترام حقوق الإنسان وإنهاء الإفلات من العقاب، هي جميعا شروط مسبقة للسلام والتنمية المستدامين، وساعدت القارة في المضي قدما. وينبغي الاستمرار في إعلاء شأن هذه القيم وتكريسها بصورة شاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية في القارة بغية كفالة السلام الدائم واستباق نشوب الصراعات.

وختامـا، فإنـه مـن المعلـوم أن الاتحـاد الأفريقـي والمنظمات الإقليمية قدمت تضحيات كبيرة في تلبية المطالب الملحة لحفظ السلام والوساطة. وجرى القيام بذلك على الرغم من تحديات مثل عدم كفاية الموارد. ولا بد من معالجة مسألة إتاحة الموارد على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به لتعزيز آليات منع نشوب الصراعات.

ولذلك، فإنني أحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بقوة على استثمار المزيد في آليات منع نشوب الصراعات من أجل توفير الموارد الهائلة، الرأسمالية والبشرية على السواء، التي تُنفق في التصدي للصراعات الكاملة النطاق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.